العدد (2088) السنة الثامنة - السبت (2) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

كلمة إلى السيد المالكي

إحسان شمران الياسري

السيد رئيس الوزراء أكثر من مخلص في نواياه لبناء العراق وإسعاد شعبه. وشخصيا لم أندم إلى الآن في أني منحته صوتي.

وأنا احد الذين يكررون قولا استهلكه العراقيون دون نتيجة (علوّاه على المالكي، المشكلة يم الباقين)..

وأكيد أن أبا إسراء سمع هذا الكلام مليون مرة، وعرف أن (٦٥٠) ألف ناخب في بغداد قالوا هذا الكلام بعد أن منحوه أصواتهم على آمال عريضة أهدرها (الآخرون) اياهم..

وأكيد أن السيد المالكي سمع أقوالاً وتعليقات أكثر جرأة من محبين ومبغضين.. والناخبون (مجرد) أصوات حملته للسلطة، ولا فرق ان كان الصوت لعالم دين او طبيب بيطري او لحمال أو لعاقل او معتوه.. فالكل مسؤول أمام الذي انتخبوه، وعليه أن يستمع إليهم.

أقول (وقد ناحت بقربي حمامة) ان هناك مؤسسات عرقلت وتعرقل الجهود التي يبذلها السيد المالكي، وبددت أموالاً لا حصر لها وهي تؤدي وظيفة (المعرقل) تحت مُسميات كبيرة وشعارات تخلب الألباب..

أرجو أن يسأل السيد المالكي، وهو الرئيس التنفيذي المسؤول يوم الحساب الإلهي والحساب الشعبي عن المهام التي قامت بها مؤسسات يعتقد أنصاف الأذكياء وأنصاف المخلصين ان لها أجندات تضع العراق بعيدا عن القطار المُفترض للحضارة والتقدم.

وأكثر من هذا، هي تبدو للناظر (الغشيم) أنها تلوّح للقطار أن يقف ليصعد الركاب.. ولكن ليس ثمة ركاب، لان الحواجز بينهم وبين سكة القطار مستحيلة الاجتياز بحكم الإجـراءات والموانع التي وضعتها تلك المؤسسات..

وأنا افترض أن لدى المؤتمن على أربع سنوات من عمر الشعب القدرة على الاستدلال عن تلك المؤسسات، وإلا ما معنى قعوده هناك رئيسا للمؤسسة التي تدير شؤون حياتنا، ومعه عشرات المستشارين الذين يأخذون الملايين من عرق المحرومين والفقراء.

ihsanshamran@yahoo.com

الشباب قوة محركة رئيسية للتغيرات في المنطقة

في منتصف ستينات القرن الماضي طرح الفيلسوف الأمريكي ألماني الأصل هربرت ماركوزه، وهو ملهم بأحداث ثورة الشباب عام ١٩٦٨ التي هزت حينها أوروبا وليس وحدها ،نظريته التي استشرف فيها ان المحرك الجديد للثورة العالمية سيكون الشباب وليس البروليتاريا التي راهنت عليها الماركسية.

د. فالح الحمراني

فرأسمالية القرن العشرين تمكنت من احتواء بروليتاريا المراكز الصناعية الكبرى ودمجها في نظامها أو بكلمة أخرى تقديم الرشوة لها وبالتالي تدجينها وإفراغها من روحها الانقلابية وما كرس لها الفكر الماركسي من دور تاريخي لها.وها هو الشباب يعود في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ليؤكد حضوره على السياسية ولكن هذه المرة في البلدان العربية او بالأحرى الشرق أوسطية ويكون القوة المحركة للإطاحة بالأنظمة الشائخة التي فقدت حس الزمن وتحولت إلى عائق حقيق أمام التحول والتحديث والعصرنة والتطوير وإطلاق الطاقات الاجتماعات، فشاعت في ظلها الأمراض الاجتماعية والعطب الاقتصادي وازدهرت قوى البوليس والمخابرات الموجهة لكبح جماح القوى الصاعدة.إن القوى التي تقف وراء الانفجارات الاجتماعية في تونس ومصر وغيرها من دول المنطقة، هي القوى المتعلمة التي تحس بنبض العصر، وهي مشحونة بإرادة التغيير نحو الأفضل، والداعية للعدالة والعقلانية وترشيد موارد الدولة وموازنتها لتصب في خدمة المواطن ورفع مستوى المعيشة وبالأخص نوعية الحياة والتعامل معها كمعطى مقدس لا يمكن الاستهانة به او التجاوز عليه.

وأن الشباب في البلدان العربية ،الذي ألهمته ثورة الياسمين في تونس والمشحون بالإحباط وخيبة الأمل من عجز أحزاب المعارضة التقليدية بجر الجماهير العريضة لتحقيق التغيرات المنشودة، يتزعم هذه الحركة بانتفاضات الغضب في العديد من الدول العربية . .لقد كان للشباب دائما الدور الطليعي فيها. فالجيل الجديد أكثر إدراكا بمتطلبات العصر وهو الشريحة الاجتماعية المتمكنة من استعمال وسائل الإعلام الجماعية وانجازات العصر الإعلامية، كالانترنت والفيس بوك، لذلك يمكن الحديث عن ظهور قوى جديدة، في العالم العربي، إلى جانب المعارضة التقليدية. وتجدر الإشارة إلى خروج آلاف المتظاهرين الذين كانت أغلبيتهم من ١٩ إلى ٢٢ عاما إلى الشوارع حال الإعلان عن أو هروب لرئيس مستبد ألا وهو زين العابدين بن علي بعد اشتداد الاحتجاجات في تونس. لقد حدد الشباب بأنفسهم ساعة الصفر لاندلاع ثورات الغضب، وقرروا الخروج للشارع. علما أن بذور الانتفاضات كانت مزروعة قبل أيام الغضب، بفترة طويلة. وقام ناشطون شباب مرتبطون بعضهم مع البعض الآخر عن طريق فيسبوك وغير ها من الشبكات الاجتماعية بتشكيل حركات كوسيلة للتضامن لجر الشرائح الأخرى المتطلعة أيضاً لنور التغيير.

ولكن خلال فترة زمنية فان هذه الحركة التي كان تعوزها القيادة الموجهة البعيدة عن عيون أجهزة الأمن، كسبت المزيد من الأنصار والمتعاطفين، وأصبحت تحركاتها منسقة أكثر. وفي الوقت الذي يتابع المراقبون كيف ان الشباب الذي لم تظهر له قيادة واضحة يلعبون الدور الطليعي في الانتفاضات، يرون أن المعارضة التقليدية ستحاول الاستحواذ على نتائجها، ويبدو أن الكثير من الأحزاب التقليدية التي ليس لها قاعدة جماهيرية عريضة ، مستعدة للالتحام بحركة التغيير لقطف ثمارها.

ان مكون الشباب في اي مجتمع هو العنصر الفعال الذي تعتمد ديناميكية الدول في حاضرها ومستقبلها عليه، وعادة ما تكون ميوله وتطلعاته هي الإشارة الضوئية التي تكشف عن المسارات الأكثر احتمالا للمستقبل، والمؤسسات الذكية هي التي تأخذ كل ذلك بنظر الاعتبار في وضع خططها ونظم الإدارة وتحديد الأولويات المستقبلية.ومن الخطأ تجنيد مؤسسات الدولة لممارسة العنف ضد تطلعات النزعات البناءة للمكون المهم في المجتمع، ولكن يجب التفاعل معه وتنقيتها من الملحقات الضارة، كما يجرى اجتثاث الأشواك من الحقول المزدهرة.

أن المهام الملقاة على عاتق هذه المكون الاجتماعي المهم،تستدعيه أن يتحلى بالوعي والتسلح بالمعرفة العلمية والنظر الثاقب، وان يفسح المجال لقيادة له تستطيع وضع الستراتيجيات الهادفة لبناء وطن عصري تتناغم فيه الحياة مع نبض العصر ووتائر تحركه، والارتقاء لبناء دولة شعب وليس فضاء للطوائف والعشائر والكيانات غير المنسجمة، بوضع عقيدة انتماء شاملة تربط مكونات الشعب كافة ، والحديث طبعا هنا يدور عن بلدنا الواحد:العراق.

■ إعلامي من العراق مقيم في موسكو

مخاطر الانقضاض على الثورة

شعر المصريون جميعا بالفخر عندما رفضت القوات المسلحة المصرية إطلاق النار على المعتصمين والمتظاهرين في ميدان التحرير خلال ثورة ٢٥ يناير، ثم إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقوفه إلى جانب الثوار وطلبه من حسني مبارك - رئيس الجمهورية - التخلي عن منصبه وتولي المجلس سلطة الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١، ثم حل مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بدستور ١٩٧١ الاستبدادي، والإعلان عن فترة انتقالية لمدة ٦ أشهر يتم خلالها الانتقال إلى وضع جديد ديمقراطي.

حسين عبد الرازق

ورغم تخوف البعض من تكرار تجربة ١٩٥٢ عندما استمرت الفترة الانتقالية بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة لمدة ٤ سنوات حتى صدور الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ وما تلاه من دساتير لا تحقق ما وعدت به ضمن المبادئ الستة المشهورة من إقامة الديمقراطية وحياة نيابية سليمة وصولا إلى دستور ١٩٧١ الذي قنن الاستبداد وأغلق الباب أمام التحول الديمقراطي.. إلا أن الغالبية راهنت على اختلاف الظروف والأوضاع، بدءا باختلاف طبيعة القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتباين بين الأوضاع التي تولت فيها القوات المسلحة السلطة عام ١٩٥٢ وعام ٢٠١١، ففي عام ٥٢ كانت القوى الشعبية الساعية للتغيير قد وصلت إلى طريق مسدود وبدا حلم الثورة والتغيير مجهضا رغم انتفاضة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ وإضراب البوليس عام ١٩٤٧ وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية وإزاحة حزب الوفد عن الحكم، وتحرك تنظيم الضباط الأحرار ليقوم بالانقلاب على الحكم في٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويسقط النظام الملكي ويعلن الإصلاح الزراعي والمبادئ الستة «تصفية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم والجلاء والقضاء على الاستعمار وإقامة الديمقراطية وحياة نيابية سليمة».

بينما كانت الصورة مختلفة عام ٢٠١١، إذ كانت الحركة الشعبية في صعود، ووصلت قمتها في انتفاضة شباب التحرير يوم ٢٥ يناير التي تحولت إلى ثورة شعبية بانضمام كل القوى والفئات والطبقات إليها وساهم في الوصول إلى هذه اللحظة والمشاركة فيها الأحزاب والقوى السياسية التي صاغت بما طرحته من برامج ووثائق للتغيير والمعارك السياسية والجماهيرية التي خاضتها ونزولها للشارع في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والتظاهرة الكبرى التي نظمها حزب التجمع في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ عقب انتخاب مبارك لفترة رئاسية خامسة رافعا شعار «انتخاب مبارك.. باطل باطل باطل» والهتاف بـ«يسقط يسقط حسني مبارك»، وحركة كفاية عام ٢٠٠٤ التي رفعت شعار «لا للتمديد.. لا للتوريث» والدور الذي لعبته الصحف الحزبية ثم الصحف الخاصة والقنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية في إشاعة الوعي، والإضرابات العمالية الكبرى عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ التي تجاوزت المؤسسات النقابية الرسمية المخترقة من الأمن والإدارة وطرحت بقوة الحقوق العمالية، ثم حركة ٦ أبريل وثورة الاتصالات والشبكة العنكبوتية ودورها في الحشد والتنظيم من خلال الفيس بوك وتويتر، وتعود الفئات المختلفة ممارسة الاحتجاج دفاعا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي بلغت ذروتها بإضراب موظفي الضرائب العقارية، وهو أول إضراب للموظفين منذ ثورة ١٩١٩، وجاء تحرك القوات المسلحة استجابة لهذه الثورة الشعبية التي ماتزال في عنفوانها، وقادرة دوما على ممارسة الفعل الثوري والتصدي لأي محاولة لسرقة الثورة أو الانقضاض عليها.

مخاوف

ومع ذلك سادت مشاعر القلق والخوف على الثورة في الأيام الأخيرة.

فقد تكرر تدخل «الشرطة العسكرية» في الأسابيع الماضية لفض اعتصامات أو إضرابات واستخدمت القوة في التعامل مع المعتصمين أو المضربين، وبلغت هذه الممارسة القمعية ذروتها ضد أساتذة وطلبة كلية الإعلام في جامعة القاهرة المطالبين برحيل عميد الكلية «حزب وطني»، عندما اقتحمت الشرطة العسكرية الحرم الجامعي واعتدت على الطلبة والأساتذة المعتصمين لتعيد إلى الذاكرة دور «البوليس الحربي» عام ١٩٥٤ في بداية الثورة والجرائم التي ارتكبها ضد القوى السياسية والنقابية والطلابية المطالبة بالديمقراطية وعمليا التعذيب والقتل في السجن الحربي.

قبل ذلك تعددت الممارسات التي توشي باتجاه المجلس العسكري الانفراد بالسلطة وتغييب الأحـزاب والقـوى السياسية وتجاهلها، فاختار لجنة لتعديل الدستور يرأسها مفكر سياسي وقاض سابق من قضاة مجلس الدولة «القضاء الإداري» يتمتع باحترام وتقدير عاليين بين المثقفين والساسة المصريين، ولكنه انتمى بوضوح في السنوات الأخيرة إلى تيار الإسلام السياسي، وبقية أعضائها قضاة عملوا مستشارين لوزير العدل أو رئيس مجلس الشعب وشاركوا في صياغة التشريعات السيئة التي صدرت في عهد مبارك، والعضو السياسي الوحيد في اللجنة ينتمي «بالصدفة» لجماعة الإخوان المسلمين.

تخبطات

ورفض المجلس العسكري الاستماع لتحذير الأحزاب من أن تعديل الدستور يعني إعادة دستور ١٩٧١ إلى الحياة بعد أن سقط بثورة ٢٥ يناير وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأصر على الاستفتاء على هذه التعديلات ثم عاد بعد موافقة الناخبين في الاستفتاء على هذه التعديلات، ليعلن أن دستور ١٩٧١ لن يعود للحياة وأنه سيصدر إعلانا دستوريا يضم هذه المواد المعدلة ومواد أخرى «لا يعرف أحد ما هي» لتكون دستورا للفترة الانتقالية، رافضا ما أجمعت عليه أغلب الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وفقهاء القانون بأن يتم فورا - وبعد إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات الخاصة بالتجمع والتنظيم والأحـزاب - انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد تتم على أساسه الانتخابات التشريعية والرئيسية.

ثم نفاجأ أن مجلس الوزراء انتهى من إعداد خمسة مشاريع قوانين خاصة بتجريم الأحـزاب والتظاهر، ومباشرة الحقوق السياسية والأحـزاب ومجلسي الشعب والشورى، وأن المجلس وافق عليها في سرية تامة من دون أي مناقشة أو عرض على الأحزاب والقوى السياسية والنقابات - المخاطبة أساسا بهذه القوانين - ودفع بها إلى المجلس العسكري لتصدر بمراسيم منه، وربما تكون قد صدرت فعلا قبل نشر هذا المقال!

انتهاك الحريات

وفي حدود ما تسرب حول مشروع قانون تجريم الاعتصام والاحتجاج والتجمهر، والذي يعاقب كل من يقوم - أثناء سريان حالة الطوارئ - بوقفة احتجاجية أو اعتصام أو تجمهر أو يشارك في ذلك، وبحيث يترتب على تلك الوقفة أو الاعتصام أو التجمهر منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام..

فهو قانون بالغ الخطورة ينتهك حريات وحقوقاً أساسية للمواطنين.

فقد يبدو المشروع وكأنه قانون مؤقت لا ينطبق إلا في ظل إعلان حالة الطوارئ، ولكنه في الواقع قانون دائم، فالطوارئ في مصر هي الأصل ورفعها هو الاستثناء، لأن الطوارئ معلنة في مصر منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ أي منذ ما يقرب من ٣٠ عاما، وخلال الفترة من ١٩٣٩ وحتى اليوم «أي خلال ٧٢ عاما» لم ترفع الطوارئ إلا على فترات عام موزعة على ٦ فترات.

كذلك فالقانون يصادر حق التظاهر والإضراب والاحتجاج وهي حقوق مضمونة بنص الدستور المصري (مادة ٥٤) والمواثيق والعهود الدولية، خاصة المادة (٨) بند (١) فقرة «د» من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ والنافذ منذ ٣ يناير ١٩٧٦.

إن هذه الممارسات تنذرنا بأن خطر الانقضاض على الثورة يتزايد، خاصة في ظل إصرار جماعة الإخـوان المسلمين والسلفيين على إدخال الدين في السياسة، كما حدث خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

وهـو ما يفرض على الأحـزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية وائتلافات الشباب الحريصة على الثورة والمؤمنة بشعاراتها «عيش - حرية - عدالة اجتماعية» أن تتجمع وتعمل معا لكي لا يعود النظام الاستبدادي من جديد، ولكي نقطع الخطوات الضرورية نحو الديمقراطية بسرعة وثبات.

تقنيات جديدة لمكاتب المؤسسات

صبيح الحافظ

بالنظر للتطور الذي حصل نتيجة ثورة المعلومات في أواخر القرن العشرين ، فقد زادت المعلومات وتضخمت وتشعبت بحيث أصبح من العسير متابعتها وملاحقتها ومن ثم السيطرة عليها من ناحية خزنها وترشيفها واسترجاعها عند الحاجة إليها بالطرق اليدوية والتقليدية التي لا تتلاءم مع تزايدها الكمي في حقول المعلومات المختلفة . هنا لابد من إيجاد وسائل حديثة لمعالجة هذا التضخم الخطير في إنتاج المعلومات التي أخذت تتزايد بشكل انفجاري ، لاسيما ونحن نعيش عصر الأساليب التكنولوجية والتقنيات الحديثة .

المكننة هي التي بإمكانها حل هذه المشكلة لمعالجة وتحليل المعلومات ومن ثم الحصول على النتائج التي تؤهل الإدارات لاتخاذ القرارات المختلفة ، ولذا نرى في السنوات الأخيرة حصول حملة واسعة لاستعمال آلات الحاسبة الالكترونية في مكاتب الإدارة والمؤسسات والشركات التجارية والمصانع ومكاتب الخدمات الأخرى حيث غزت هذه الحملة الدول النامية ، وكثيرا ما نرى آنسة تعمل وأمامها جهاز كومبيوتر في مصرف ، أو شاب يشرف على الإدارة ممن يعملون في شركة أو مصنع من خلال جهاز اتصال إلكتروني .

في مكاتب الغد لن يحتاج المدير أو المسؤول أو المحاسب أو السكرتيرة، أو مدير المبيعات إلى التحرك من مكانه إلا في الضرورة القصوى أو لاستقبال زائر ، كل ما عليه هو الجلوس أمام لوحة مثبتة فوق منضدة تمتد عليها بتراصف دقيق أزرار انضغاطية تضيء وتنطفئ حسب الاستعمال مشيرة إلى تنفيذ أمر معين ، من موضعه هذا يتمكن من التحدث مع باقي أفراد المكتب بشأن جميع الشؤون التي تهمه معرفتها ، أو إصدار الأوامر والتعليمات بخصوصها ، فتدور عجلة العمل بانتظام ودقة لم تكن في يوم من الأيام متوفرة بهذا الشكل.

كلنا نعرف أن العمل الأساسي للموظفين في المكاتب هو جمع المعلومات وتسجيلها واستخلاص النتائج منها ، فإذا ما توفرت المكائن والأجهزة الالكترونية التي تقوم بهذه الأعمال بسرعة كبيرة وبدقة عظيمة فلن نجد ضرورة في المستقبل إلى توظيف سوى عدد محدود جدا من الأشخاص يقومون فقط بإعطاء هذه المكائن والأجهزة المعلومات اليومية التي يحصلون عليها وبرمجة أساليب الحصول عليها مجددا عند الحاجة إليها .

لقد بدأت الثورة العلمية المتطورة لشق طريقها في محيطنا ولا شك في أن الفرص التي تتيحها لنا هذه الثورة في حال الإفادة منها بصورة كاملة، ستؤدي الى تغيير واسع في أساليب الإدارة والمحاسبة ، ولسنا ببعيدين عن الحقبة التي لا نشاهد فيها داخل المكاتب سوى ما ندر من الأوراق وملفات الوثائق وسجلات القيود الحسابية وغيرها ، لان المكننة تكون قد سيطرت على النشاطات الروتينية ولم يعد المدير او صاحب العمل أو المحاسب يضيع نصف وقته في البحث عن وثيقة ضائعة أو دراسة بحثية لم يعد يذكر أين وضعها أو سجل او قيد لا يجد مستنداً يوثقه .

فمكتب الغد الممكن بالكامل للإدارات أصبح على الأبواب وإن غداً لناظره قريب .